الباب السادس
عوائق حرية الرأي وضوابطها

الفصل التمهيدي: جدلية العوائق والضوابط

الفصل الأول: العوائق الشخصية وضوابطها

الفصل الثاني: العوائق الاجتماعية الداخلية وضوابطها

الفصل الثالث: العوائق السياسية الخارجية وضوابطها

obeikandl.com

obeikandl.com

جدلية العوائق والضوابط

الحديث عن العوائق والضوابط في حرية الرأي يختلف من ثقافة إلى أخرى، فقد تبين فيما سبق أن حرية الرأي في الإسلام تعبر عن حرية العبادة العلمية في الإسلام، ولذا فكلاهما ـ وهما أمر واحد ـ مكفولان في الشريعة الإسلامية، سواء كانت عبادة علمية دينية، أو عبادة علمية دنيوية، أي سواء كان رأياً دينياً أو رأياً دنيوياً كما بينته السنة النبوية، فالمسلم المثقف بدينه حقيقة يعلم حدوده من حرية الرأي، وأنها هي حدوده في العبادة العلمية نفسها، وما يحق له فيها وما يجب عليه، ويعلم أن ما يوضع من قيود على العبادة العلمية فهو من باب التنظيم وليس من باب القيود أو العوائق، ومثال ذلك ما وضع من شروط على الاجتهاد في كتب أصول الفقه، فهي من باب تنظيم عملية الاجتهاد في حينها، حتى يعلم كل ساع إليها متطلباتها المعرفية والعلمية، فهي لا تمنع أحداً من أن يجتهد، ولكنها تبين له طريق الاجتهاد وأصوله، أشبه برخصة قيادة السيارة، فالجهات المختصة لا تمنع أحداً من قيادة السيارة ولكنها تشترط حصوله على الرخصة القانونية، حماية لنفسه ولمجتمعه.

إن البيان التنظيمي لعمليات العبادة العلمية وحرية الرأي في الإسلام ليست من باب العوائق، سواء كانت من جهة التأسيس البياني لحرية الرأي في الإسلام أو من جهة التأسيس الحِكَمي لها، وإنما من باب الضوابط، ولكن الإشكالية ليست في الإسلام، وإنما بما هو قائم في واقع المسلمين اليوم من أنظمة وقوانين مختلطة، فأغلب دول العالم الإسلامي وضعت في وسط الطريق، بين الإسلام وصناعة الدولة الإسلامية الحديثة بالاجتهاد الإسلامي العصري من جهة، والحضارة الغربية وصناعة الدولة العربية والإسلامية الحديثة بالمقاييس الغربية من جهة أخرى، فهذه المجتمعات العربية والإسلامية ليست حرة في تحكيم الإسلام وتطبيقه باجتهاد سلفي أو باجتهاد عصري ذاتي، وعاجزة أو رافضة لإقامة دول دنيوية مطلقة (علمانية) تحتكم إلى الدساتير

والقوانين الغربية بالكامل، فصنعت دولاً مختلطة في أنظمتها وقوانينها وثقافتها، وغير مستقرة.

هذا الاختلاط يصنع من المشكلات والأزمات أكثر مما يصنع من الحلول والعلاجات، بدليل انعكاسه على الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلاد العربية والإسلامية، بما يمثله من قوى أو جمعيات أو أحزاب أو تيارات تبدو متعارضة ومتصارعة على حلبة حرية الرأي، وقد تجسد ذلك داخل تيارات العمل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين المسلمين، من خلال تيارين كبيرين في الغالب يجتهدان في تحسين أوضاعهم الثقافية والاجتماعية بالدرجة الأولى، أملاً في توفر القدرة والظروف لتحسين ظروفهم الاقتصادية والسياسية في المستقبل.

ولكن بعض من يمثل أحد التيارين يحاول تقليد الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الغرب، وذلك بتقديم أنفسهم بالقوى المعارضة مقابل قوى حاكمة في السلطة، وهذا تقليد حسن لو احتكم كلا التوجهين إما إلى الشورى الإسلامية الدستورية، أي الديمقراطية الإسلامية، أو إلى الديمقراطية الغربية في المجال الإداري دون المجال التشريعي، أي إلى الانتخابات الحرة، وقبول نتائج الانتخابات بمصداقية مهما كانت النتائج.

إن لعبة السياسة في الغرب في تناوب السلطة بين أحزاب حاكمة وأخرى معارضة، هي لعبة حكيمة، تفرز للمجتمع القوى السياسية الناشطة لمعالجة أخطاء مرحلة سابقة، وتوفير حياة أفضل للمجتمع في مرحلة قادمة، وهذا التناوب يعرض على المجتمع كافة الأفكار الممكنة، كل أربع سنوات أو أكثر أو أقل، فيختار الناس بإرادتهم وأصواتهم وصناديق الانتخاب من يقودهم في كل مرحلة، الناس لا تنتخب حكومة جديدة إلا بعد أن تثبت الحكومة السابقة عجزها وقصورها عن رعاية شؤون الناس والمجتمع بصورة مرضية.

هذا التناوب في السلطة إذا لم يمارس في الواقع السياسي العربي والإسلامي بصورة سليمة وسلمية، فلا جدوى من تخندق القوى الثقافية والاجتماعية وراءه، أي وراء شعارات المعارضة أو غيرها، بل يخشى أن تؤدي هذه التخندقات والشعارات إلى إضعاف البلاد العربية والإسلامية، طالما هي لا تستطيع تطبيق هذا التناوب في السلطة سلمياً، فلا فائدة من وضع قوى فكرية أو اجتماعية أو حزبية في مواجهة قوى أخرى، سواء كانت في السلطة أو لم تكن، بل إن كانت في السلطة فالأولى عدم اصطناع الحراب داخل الأمة

الواحدة بعناوين أجنبية لها واقعها الثقافي والاجتماعي والسياسي في بلادها فقط، بل هذه القوى الحاكمة والمعارضة في البلاد غير الإسلامية لا تصطنع العداوة كما يحلو للبعض أن يقلدها فيه.

إن مفاهيم حرية الرأي في الإسلام كفيلة بسد هذا الفراغ الثقافي والاجتماعي والحزبي والسياسي أيضاً، والأجدى أن توصف بالرأي الآخر أو الاجتهاد الآخر، فهذه مصطلحات الحياة الإسلامية، كما أنه لا فائدة من العزف على وتر الفتن الداخلية تحت شعارات الطوائف المختلفة، فالاختلاف في الرأي الحر له محدداته الشرعية.

إن استعمال لافتات المعارضة والسلطة هو من يدفع الناس إلى الاتهام المتبادل بين من يضع العوائق أمام حرية الرأي أو من يضع الضوابط لها، فالمعارض يصف الضوابط عوائق، والجهة المقننة لقانون المطبوعات والنشر مثلاً لا بد أن تضع ضوابط النشر في مجموعة قوانين، فيبقى النزاع بين الطرفين قائماً ومبنياً على تصور خاطئ وتقليدي لطبيعة الحياة السياسية.

إن جدلية العوائق والضوابط في الواقع العربي والإسلامي اليوم ليست إلا امتداداً لطبيعة التصور السياسي للدولة العصرية بالمقاييس الغربية، علماً بأنها غير موجودة في الفكر العربي والإسلامي، ولذلك يبقى هذا الجدل عقيماً طالما هو لا يعيش واقعه، ولا يسعى لاستعمال البدائل الإسلامية التي تنظر للعوائق من ظروفها الداخلية وليس الخارجية فقط، أي تنظر لها من معيقات حرية الرأي في الحياة الفردية الشخصية أو المعيقات الاجتماعية أو المعيقات السياسية الخارجية، لأنها فعلاً هي الفاعلة والمؤثرة في مجريات الأحداث والمستفيدة منها، بينما الأخرى تدفع بالمجتمعات العربية والإسلامية إلى التخندق داخل مجتمعاتها فتقسمها إلى قسمين أو أكثر، يعادي كل طرف منهما الآخر، دون أن يحقق لنفسه المنافع، وإنما إضعاف الذات وتقوية الآخر، وربما كان ذلك لصالح الفوضى فقط، فتقسيم القوى السياسية في الغرب إلى اتجاه حاكم وآخر معارض، لا يصنع الصراع على حرية الرأي في بلادهم، فالحكومات في الغرب حكومات أحزاب إما حاكمة أو معارضة بصورة تبادلية، فليس الحزب الحاكم في السلطة يبقى حاكماً إلى الأبد، ولا الحزب أو الأحزاب المعارضة ستبقى خارج السلطة إلى الأبد، ودون أن تقصي أحداً.

obeikandl.com

الفصل الأول

العوائق الشخصية وضوابطها

كان الحديث في التأسيس البياني لحرية الرأي وإقامته على العبادة الحقة هو المبدأ الذي يلتزم به المثقف المسلم مع نفسه ومع مجتمعه ومع دولته، هذا الالتزام هو التزام ذاتي، يدفعه للقيام بحقوق حرية الرأي دون تشجيع ولا مراقبة من أحد ولا محاسبة، لأن الوازع فيها هو تقوى الله سبحانه وتعالى، وابتغاء مرضاته والفوز بجنته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، الوازع الذاتي لم يترك دون شرع وبيان، وبالأخص بعد تحقق الوجود الإنساني الإسلامي على أرض المدينة المنورة.

لقد نظم النبي عليه الصلاة والسلام بعد هجرته إلى المدينة المنورة الحقوق والواجبات، فوضع دستوراً مدنياً منظماً لأهل المدينة المنورة حتى يعلم كل مواطن في المدينة حقوقه وواجباته، في مواد قانونية واضحة، الدستور لم يخص مواطناً ويستثني آخر، بل لكل تابع لهذا المجتمع المدني الجديد، بالرغم من وجود القرآن الكريم الذي يبين للناس حقوقهم وواجباتهم.

وكذلك اهتم التشريع الإسلامي بأهلية الفرد المسلم وجعل التكليف الشرعي منوطاً بالدرجة الأولى بالفرد، والأهلية هي «صلاحية الإنسان للوجوب له، وعليه شرعاً، أو لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً»[1]، وعرفها آخرون: الأهلية عبارة عن صلاحية الشخص لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه[2]، وقد تكلم العلماء على أن مناط الأهلية هو العقل، وتكلم الفقهاء على عوارض الأهلية وكلها عوارض لحرية الرأي وعوائق أمامها، ومنها عوارض فطرية مثل الصغر والجنون والعته والمرض وغيرها،

---

(1) عوارض الأهلية عند الأصوليين، الدكتور حسين خلف الجبوري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1408هـ ـ 1988م، ص 70.

(2) عوارض الأهلية عند الأصوليين، الدكتور حسين خلف الجبوري، ص 70.

ومنها العوارض المكتسبة مثل الجهل والسكر والهزل والخطأ والسفه والإكراه وغيرها، ولكن هذه العوارض ليست هي المقصودة في بحثنا، وإنما العوائق التي يضعها الناس على بعضهم بعضاً، أولاً العوائق التي يضعها الأفراد على بعضهم ظلماً واستبداداً، وثانياً العوائق التي يضعها المترفون في أي مجتمع على الأفراد والمجتمع، وثالثاً العوائق التي يضعها الطغاة على الدولة والمجتمع والأفراد، ولذا فإن ما ينبغي بحثه هو كيفية تشجيع حرية الرأي وكيفية إزالة العوائق من أمامه، أي بالبحث عما ينبغي علمه وعمله.

إن ما يفتقد إليه الفكر الإسلامي المعاصر هو الدستور الثقافي أو الميثاق الثقافي العام، الذي يبين لأفراد المسلمين حقوقهم الثقافية ووجباتهم، وبالأخص دستور حرية الرأي في الإسلام، إن التفكير في دستور ثقافي إسلامي ينظم حرية الرأي بين المسلمين واجب عصري كبير، وفي الدرجة الأولى لأفراد المسلمين وشبابهم، الذين تتقاذفهم الأمواج الفكرية التراثية والأجنبية، وبيان حقهم بصورة أوسع في العبادة العلمية، بل حضهم عليها بكل السبل الممكنة.

إن من واجب علماء المسلمين في كل الأقطار العربية والإسلامية أن يضعوا مشروع المبادئ الكلية والأحكام الشرعية المنظمة لحرية الرأي للأفراد، وأن يكون ذلك في مشروع دستور ثقافي بين المثقفين أولاً، واضح العبارة سليم الصياغة، ولا بأس أن تتولى ذلك الأندية والمنتديات والجمعيات الثقافية، ومنظمات إسلامية مجتهدة رسمية أو غير رسمية، ولكن صدور مسوداته من جهات مستقلة أكثر نجاعة ونجاحاً، ثم تبنيه من جهات شبه رسمية مجتهدة في بيان المفاهيم الإسلامية المعاصرة، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، أو المجامع الفقهية الإسلامية، أو الجامعات العربية والإسلامية بكافة تخصصاتها، وبالأخص الكليات الإنسانية والشرعية والفلسفية منها، سواء كانت في البلاد العربية أو خارجها.

هذه المشاريع الدستورية لا بد أن تكون مهتدية بالكتاب الذي يهدي للتي هي أقوم، ومهتدية بخير الهدي، هدي محمد بن عبدالله ﷺ، ومنتفعة بكتب التراث الإسلامي ومدارسه الفكرية ومذاهبه الفقهية المعاصرة، ومنتفعة بالتجارب البشرية المشابهة في العالم أجمع، دون أن تجعل منها مرجعية معيارية، وإنما خبرة إنسانية يمكن الاستفادة منها، من باب الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذها، لأنه أحق بها.

إن أساس النظرة المطلوبة هي الإنسان بطبيعته البشرية التي فطر الله تبارك وتعالى الناس عليها، سواء كان مسلماً أو غير مسلِم، فحرية الرأي في الإسلام لا تفرق بين مسلم وغير مسلم، بدليل دستور المدينة المنورة وتشريعه من النبي ﷺ، فلم يخرج من الدستور غير المسلمين ما داموا مواطنين في هذه المدينة أو الدولة، ولذا فإن النظرة للإنسان هي الأصل في وضع قوانين حرية الرأي في المجتمع المسلم.

وإن وضع دستور للحريات الثقافية وحرية الرأي في الإسلام ليس عملاً غريباً عن الثقافة العربية والإسلامية، فتدوين الدستور علم وعمل شرعي بينته السنة النبوية المباركة علمياً وعملياً في إعلان دستور المدينة المنورة، وإذا كانت بعض الدول الإسلامية التاريخية أو المعاصرة قد أهملت أو لم تجد نفسها بحاجة إلى مثل هذا الدستور، فإنها مطالبة اليوم قبل غيرها أن تسن مثل هذا الدستور وأن تعلن عنه على الملأ، وأن تكون قوانينها متوازنة في وضع الضوابط بحيث لا تتحول إلى معوقات، لا نظرياً ولا تطبيقياً، فلا يجوز أن تستغل الضوابط كعوائق مقننة.

الحرية في الأساس هي حرية الإنسان، وقد بينا من قبل أن المقصود بحرية الرأي قدرة الإنسان على بناء نفسه إنساناً معرفياً مثقفاً، قادراً على التعبير عن نفسه وعقله وأفكاره دون ممانعة ولا معوقات، بل بتشجيعه على ذلك، فدور الضوابط أن تقنن للتشجيع على حرية الرأي أولاً، وأن تجعل لذلك حوافز وجوائز دنيوية أيضاً، فضلاً عن الثواب الأخروي، بل ووضع مواد زاجرة لكل من يضع معوقاً على حرية الرأي، أو يمارس استبداداً فكرياً على أحد من الناس، وتقنين عقوبات لكل مستبد ثقافي ولو من باب العقوبات الثقافية أيضاً، دون أن يكون للحكومات دور مباشر في تطبيق الدستور الثقافي، إلا من باب التشجيع والبحث عن الحقيقة فيما لو وقع خلاف يستدعي تدخل القضاء، فالأفضل أن يكون الدستور الثقافي بمواده المشجعة والضابطة لحرية الرأي من صلاحيات الأندية والجمعيات الثقافية والناشطين في مجال الدعوة الإسلامية بمفاهيمها الإسلامية.

obeikandl.com

الفصل الثاني

العوائق الاجتماعية الداخلية وضوابطها

العوائق الاجتماعية عديدة ومتنوعة، وأخطرها العوائق المباشرة، والتي يقترفها المفسدون في الأرض، وفي مقدمتهم المترفون والمسرفون والمجرمون والذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، ومن هو على شاكلتهم، فهؤلاء يحاربون حرية الرأي، لأن حرية الرأي تعني إعلان الرأي الحر، أي نشر الرأي الحق والرأي الأفضل والرأي النقي التقي، والمفسدون في الأرض لا يحتملون سماع من يكشف فسادهم، وبالأخص إذا كانوا من الذين إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون.

ولذا كان علاج القرآن لأمثالهم بالدعوة إلى التأسيس الحكمي لحرية الرأي، أي بتحريم الفساد والترف والإسراف ومحاربة دعاة الفاحشة، فهؤلاء ضررهم على المجتمع كله وليس على أشخاصهم فقط، وإذا كانوا في حالة تمكين أو نفوذ في المجتمع فإنهم أول من يحارب حرية الرأي، سواء كان رأياً دينياً أو رأياً دنيوياً، فليس الرأي الديني هو من يحارب الفساد والمفسدين فقط، بل الأصل في الرأي الدنيوي أن يقاوم الفساد والمفسدين، لأن المفسدين في الأرض يحاربون كل حق وينهون عن كل معروف ويدعون إلى كل منكر، خوفاً على مصالحهم، وخشية على أموالهم وشهواتهم وترفهم.

أما العوائق غير المباشرة، فهي العوائق التي توصف كذباً وزوراً بالفكر والثقافة والتراث، أو الحزبية أو الطرقية عند غلاة الصوفية أو التشيع السلبي وأمثالها، فهؤلاء عوائقهم لحرية الرأي خفية، وبالأخص على أتباعهم، والذين هم أول ضحاياهم، والذين يشملهم وصف التراثيين أو المذهبيين، فهم بسبب الاستبداد الفكري المذهبي التراثي أو الحزبي المعاصر يمنعون أتباعهم من التفكير الحر، وبالتالي يمنعونهم من حرية الرأي، لأن حرية الرأي تؤدي حتماً ومن غير قيود إلى الرأي الحر، وهذا ما يخشاه المذهبيون والتراثيون والحزبيون والطرقيون، فهم يريدون من المريد إن يكون مثل الميت بين يدي شيخه.

ولا بد أن نفرق بين التراث العربي والإسلامي وبين ما نصفه بالتراثية، وقد فصلنا القول فيه في موضع آخر، فالتراث العربي والإسلامي أحد مفاخر العرب والمسلمين في هذا العصر، فهو دليل على الخبرة العقلية الطويلة لهذه الأمة المباركة في علمها وعملها وإنتاجها الثقافي في كل المجالات والحقول، وبالأخص في مجال حرية التفكير والاجتهاد وحرية الرأي الذي أنتج هذا التراث الثقافي الضخم، ولولا هذه الحرية الفكرية والاجتماعية والسياسية لما استطاع مفكرو أوروبا وفلاسفتهم من الاهتداء إلى طريق الخلاص من مظالم الاستبداد الفكري الأوروبي الذي مارسته المؤسسة الدينية الكنسية، وبالرغم من محاولة فلاسفة أوروبا إخفاء المرجعية العربية والإسلامية لفلسفتهم ورؤاهم الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن الحقيقة قد كشفت ولو بعد حين.

أما التراثية فهي التمذهب المغلق، وحصر القراءة في المذهب الفكري والفقهي ومنع حرية الرأي والتفكير والتعبير، لقد كان التمذهب في أول عهده أداة علمية لضبط الحياة الفكرية في الدول الإسلامية، منذ نشوء الخلافة العباسية، ولكنه تحول مع الوقت إلى حالة من الجمود والركود المعرفي والعلمي، والذي وصف بإغلاق باب الاجتهاد، وبعد إغلاق باب الاجتهاد عجزت مشاريع النهضة العربية والإسلامية من الوصول إلى أهدافها إلا في القليل من الأقطار العربية والإسلامية.

ولا زال التمذهب المغلق سلاحاً يشهر في وجه التجديد الإسلامي نفسه، وبالتالي فهو من عوائق حرية الرأي في بعده الاجتماعي، لأن التمذهب يمثل صورة من الجمود المعرفي والفكري بتركيزه على القراءة المذهبية المغلقة، والبعض من المذهبيين يسفه كل فكر إسلامي جديد، كلما وجدت الحاجة إلى ظهور اجتهاد جديد يعالج مشاكل العصر، أي إنَّ التمذهب ظهر للبعض عائقاً أمام التفكير الجديد، الذي ينبغي على الأمة الإسلامية أن تواجه به التحديات المعاصرة والأزمات المستجدة.

هذه العوائق تستدعي من العلماء الصادقين دراسة ظاهرة التمذهب وحقيقتها المعرفية والعلمية والفكرية والاجتماعية والسياسية، والدور الذي يمكن الحفاظ عليه للمذاهب الفقهية الموروثة، والدور الذي لا يجوز السماح لها القيام به، حفاظاً على الإسلام أولاً، وحفاظاً على الأمة الإسلامية ومكانتها الفكرية والعلمية بين الأمم ثانياً، غير متجاهلين أن للتمذهب حالات وأدوار إيجابية يمكنه القيام بها، ويجب الحفاظ عليه للقيام بها في الحاضر والمستقبل، وله حالات وأدواراً سلبية ينبغي مقاومتها.

التراثية منهجية معرفية سلبية، وكلمة التراث من المصطلحات المستعملة كثيراً في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، ومعناها اللغوي ينحصر في الوراثة عن الميت، قال ابن فارس: (وَرِثَ: الواو والراء والثاء كلمة واحدة، هي الوِرْث. والميراث أصله الواو، وهو أن يكون الشيء لقوم ثم يصير إلى آخرين بنسب أو سبب)[1]، وقال الراغب: (ورث: الوِراثَةُ والإرْثُ: انْتِقالُ قِنْيَةٍ إليكَ من غيرِكَ من غير عَقْد، ولا ما يجري مجرى العقد، وسمي بذلك المنتقل عن الميت فيقال لِلقِنْيَةِ المَوْرُوثَةِ: مِيراثٌ وإرثٌ. وتُرَاثٌ أَصْلُه وُراثٌ، فقلبت الواو ألفاً وتاء قال تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾﴾ (سورة الفجر)[2]، وفي لسان العرب: (والتُّراثُ: ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدل من الواو)[3].

هذه الفروق مهمة في تحديد معنى التراث وهو مجرد أشياء موروثة، وبين المنهجية التراثية، وهي منهجية تقليدية اتباعية، والقرآن الكريم لم يستعمل كلمة الاتباع للنبي عليه الصلاة والسلام إلا بمعنى الاتباع لما أنزل الله عليه، وبين القرآن الكريم أن النبي نفسه مأمور أن يتبع ما أنزل عليه من ربه فقال في سورة الأنعام المكية: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾﴾، وقال في سورة الجاثية المكية: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾، وأمر المؤمنين أن يتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم فقال في سورة الأعراف: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾، وقال في سورة الزمر المكية: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾، فأوجب على المسلمين اتباع العلم المنزل في القرآن الكريم والأخذ بالبيان العلمي والعملي من النبي عليه الصلاة والسلام.

وذم القرآن الكريم من يتبعون تراث الآباء بغير عقل ولا علم، فقال في سورة لقمان المكية: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قِيلَ

(1) معجم المقاييس في اللغة، أحمد بن فارس، ص 1089.

(2) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، 863.

(3) لسان العرب، ابن منظور، 2/ 201.

لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَدۡعُوهُمۡ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٢١﴾﴾.

وقال في سورة البقرة المدنية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾، فالنهي في هذه الآيات الكريمة هو عن التراثية، أي عن التمذهب السلبي، فالتراثية ظاهرة فردية سلبية وظاهرة اجتماعية سلبية، لأنها تجعل غالبية المجتمع يأخذ معارفه وعلمه من التراث الماضي فقط، عن طريق سؤال الماضي دون الحاضر، وسؤال المجتهد التاريخي الميت دون سؤال المجتهد المجدد المعاصر الحي، وتجعل من يسأل عن الحكم الشرعي يذهب أولاً إلى الكتب قبل أن يفكر في تفسير الآية أو الحديث بقراءة علمية.

إن المجتمع الاستبدادي هو مجتمع ضعيف مهما تظاهر بالقوة والصحة، لأنه مجتمع يحرم كافة أبناءه من حرية الرأي والرأي الحر، فلا يبقى أمامه إلا الرأي الضعيف، طالما هو يحرم أفراده من الحرية الفكرية، وطالما هو يمنع شبابه من حرية التفكير في بناء مجتمعه الجديد الذي يختاره بقراءته وعقله وعلمه، وطالما هو يغلق على علمائه الاجتهاد الذي يحقق لهم ولمجتمعهم ودولتهم صلاح الدنيا ونجاة الآخرة.

وإذا حافظ أي مجتمع على المنهجية التراثية كوسيلة وحيدة أو متغلبة في تعليم أبنائه في أسرهم ومدارسهم وجامعاتهم ومؤسساتهم البحثية ومراكزهم الثقافية، فإنما هو يحافظ على روح الاستبداد الفكري والاجتماعي والسياسي فيه، وهو بالتالي يحافظ على ضعفه وتخلفه مهما ادعى خلاف ذلك، وهو بالتالي لا ينتج إلا أفراداً تراثيين، تغلب عليهم العاطفة والخوف واللامبالاة اتجاه كل شيء، وأخطر شيء فيها الخوف من التغيير ومن كل شيء جديد ولو كان خيراً، فالتراثية روح الاستبداد في كل مجتمع، والخوف هو أكبر مظهر للاستبداد، والاستبداد سبب كل خوف يحل بأفراد المجتمع وقواه الاجتماعية ومؤسساته المدنية، فالخوف يسري في المجتمع الاستبدادي، ويحول دون مشاركة أفراده في الحياة الفكرية الفاعلة، ويحول دون مشاركة مؤسساته في الحياة الاجتماعية المدنية الصادقة، لأنهم جميعاً محرومون من حرية الرأي.

مثل هذا المجتمع التراثي الضعيف والهزيل لا تعود إليه الصحة والحيوية إلا بزوال الاستبداد الفكري قبل زوال الاستبداد الاجتماعي، أي إلا إذا تم تفعيل حرية الرأي أولاً،

ونقض عوائقها ثانياً، فالبداية في زوال الاستبداد هي في زوال الاستبداد الفكري بين أفراد المسلمين، وهو بتجديد الفاعلية للإنسان المسلم الذي حرم من القراءة العلمية الحرة، أي حرم من أفضل قراءة وأنقاها، وسجن في القراءة المذهبية المغلقة، وليس كل مجتمع مذهبي هو مجتمع مستبد بالضرورة، وإنما المجتمع المذهبي المغلق هو المجتمع الاستبدادي، وكذلك المجتمع الحزبي المغلق، الذي لا يسمح لغيره من المذاهب والاجتهاد في الوجود، ولا في إبداء الرأي، ولا في المشاركة في الشورى العلمية.

وإن زوال الاستبداد الفكري لا يتحقق إلا ببناء الحياة العلمية الإسلامية القويمة التي تبدأ بتفعيل الإنسان أولاً، فتطلق له حرية الرأي، وتجعله قادراً على استنباط الرأي الحر بنفسه، الذي يصلحه ويصلح مجتمعه، ثم تفعيل الإنسان المسلم المؤمن بكل قواه المعرفية والعقلية والعلمية التي تمكنه من فهم الإسلام، كتاباً كريماً وسنة نبوية، وتجعله حريصاً على مجتمعه، ومقاومة كل من يشرع للاستبداد باسم الدين، لأن من يفعل ذلك هو محرف للدين الحق، ومضل عن السنة النبوية الصادقة، وخارج عن منهج السلف الصالح في الخلافة الراشدة وخيرة القرون، فلا يوجد في الدين الإسلامي نفوذ مطلق لأحد من البشر، وحتى الأنبياء فإن طاعتهم من طاعة الله سبحانه وتعالى، فلا يطاع النبي لقرابة ولا لنسب ولا لعصبية وإنما ابتغاء مرضاة الله تعالى ومحبته، فالله هو الذي يأمر باتباع النبي وطاعته والاقتداء بسنته على التعيين، والمجتمع الإسلامي السوي هو الذي تسوده المساواة بين أفراده والأخوة بين المؤمنين منه، وتعلو فيه قيم الحرية، وبالأخص حرية الرأي، التي تكشف عن إفساد المترفين، ولكن دون محاربة المذاهب الفقهية التاريخية المنفتحة على الأخوة الإسلامية والاجتهادات الإسلامية الأخرى، وإنما بتجنيب المجتمع من التراثية المغلقة، وعدم السماح لها أن تكون هي الطريق الوحيد لتعليم المجتمع وأبنائِهِ، وجعل قضية تكوين العقول للناس أنفسهم، بإرادتهم وحريتهم وبالمناهج المعرفية التي سبق بيانها.

obeikandl.com

العوائق السياسية الخارجية وضوابطها

حتى تكتمل صورة العوائق التي تقف أمام حرية الرأي في أي مكان وزمان، لا بد من الحديث عن العوامل الخارجية التي تعيق حرية الرأي بين المسلمين، ونقصد بالعوامل الخارجية ما يسعى إليه أعداء الإسلام من إعاقة للتجديد والنهضة والإصلاح في بلاد العرب والمسلمين[1]، وهذا ليس بالأمر الحديث، فقد كانت كل محاولات الاعتداء التاريخية على المسلمين تهدف إلى تدمير الحياة الثقافية عندهم، وما تدمير المكتبات الإسلامية في حروب التتار والمغول والصليبين، في بغداد والأندلس واسطنبول وبغداد من جديد إلا شواهد على ذلك.

إن معاداة المحتل للكتاب العربي والإسلامي غير مفهومة إلا على معاداتهم لحرية الرأي الإسلامي، الذي تجسد في كتاب أو مكتبة أو مدرسة أو جامعة، ومحاربتهم للثقافة المحلية الذاتية، بالرغم مما يظن ويشاع في الحملات العدوانية الجديدة وعلى أجهزة الإعلام، من أن المحتلين الجدد يغزون بلاد العرب والمسلمين، ويحتلون أراضيهم ويشنون عليهم الحروب الدينية الصليبية[2]، من اجل نشر الحرية في بلادهم، وإقامة المجتمعات الديمقراطية على أرضهم، وإحداث الإصلاح والتطوير في حياتهم، وخلق شرق أوسط جديد أو كبير بين دولهم، أو غيرها من الدعايات السياسية المغرضة.

إن من أبسط المعارف أن الحرية لا تفرض بالقوة العسكرية، فكيف إذا كانت القوة العسكرية مدمرة، ولا بأسلحة دمار لا تقتصر على تدمير القوة العسكرية للبلاد المحتلة

---

(1) انظر: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، د. محمد الجابري، ص 185. وكتاب: تعقيبات على الاستشراق، إدوارد سعيد، ترجمة وتحرير صحي حديدي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م، ص 50.

(2) انظر: ماهية الحروب الصليبية، الدكتور قاسم عبده قاسم، عالم المعرفة 149، 1410هـ ـ 1990م، وكتاب: صليبية إلى الأبد، عبدالفتاح عبدالمقصود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.

فحسب، وإنما بتدمير إرادتها وشل تفكيرها، ونهب متاحفها التاريخية، ومحاولة القضاء على هويتها الذاتية، بأسماء وأوصاف كثيرة، مثل تجفيف منابع الأصولية أو الإرهاب، وهم يهدفون إلى منع حرية الرأي، ومنع حرية التعبير، ومنع حرية التأليف، ومنع حرية الصحافة، فيغلقون كل منبر حر سواء كان مدرسة دينية أو معهداً ثقافياً أو جمعية خيرية، ليس لها عمل إلا مساعدة الفقراء والمساكين.

إن خبرة العرب والمسلمين بمكائد «الاستعمار» طويلة وكبيرة، وقد استطاع العلماء والدعاة من إحباط الكثير من مشاريع الغزو الفكري منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، وأفشلوا محاولاتهم فرض لغتهم المحتلة بدل اللغة العربية كما حصل في الجزائر وفي غيرها من الدول العربية والإسلامية، فالاحتلال لا يهدأ له بال ولا يستقر له حال ما دام في هذه الأمة الخيرة حرية رأي، وحرية فكر، وحرية عقل، وحرية تفكير، وحرية تعبير، وحرية تأليف، وحرية صحافة.

ولذا يلجأ الأعداء إلى الالتفاف على الثقافة العربية والإسلامية المقاومة لثقافته واحتلاله، فيستبدلون الاحتلال العسكري باحتلال سياسي كلما كان ذلك عليهم مؤلماً، فإذا نجحوا أو لم ينجحوا استبدلوا الاحتلال السياسي أو دمجوه بالاحتلال الفكري المباشر أو غير المباشر، تحت عناوين كثيرة أيضاً، ومنها عنوان حرية الرأي نفسه، فالاحتلال لا يجرُؤ أن يحارب حرية الرأي علانية، وإنما يحارب الرأي الحر بالتهم التي تحلو له، وذلك بوصف الرافضين للاحتلال بالمخربين أو الرجعيين أو المتخلفين أو المتزمتين أو المتعصبين أو المتشددين أو الأصولية أو أعداء الحرية أو غيرها من الأوصاف.

وأسلحته في الحرب الثقافية هي بالدعوة إلى الأفكار التي يمكن أن تجذب بعض المسلمين خداعاً، وبالأخص شباب المسلمين ذكوراً وإناثاً، تحت عناوين ثقافية ـ جميلة لو كانت صادقة ـ مثل الحرية الفردية والحداثة الفكرية وحتى الدنيوية (العلمانية) الفردية، وتحت عناوين اجتماعية مثل الحرية الاجتماعية والحداثة والدنيوية (العلمانية) الاجتماعية، والنوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي [1]، وتحت عناوين اقتصادية وسياسية مثل

(1) انظر: النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، تنظيم المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني، بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، أوتوا ـ كندا، عمان، الأردن، 2004م.

الديمقراطية وحرية السوق والعولمة والتعددية السياسية، وغيرها من العناوين الاستعمارية.

إن عناوين الحرية الفردية والاجتماعية والسياسية لا ينكرها عاقل، فضلاً عن أن ينكرها عاقل مسلم مؤمن، ولكن القضية هي في المصداقية، فالعرب والمسلمون بحاجة إلى هذه القيم وهي أصيلة في دينهم وثقافتهم، وبحاجة إلى من يساعدهم على تحقيقها في الواقع، حتى لو كانت دولاً خارجية، وحتى لو كانت أمريكا وأوروبا، ولكن بشرط أن تحترم حرية الرأي العربي المسلم، وحريات المجتمعات العربية والإسلامية، واحترام تقاليدها الثقافية والاجتماعية والسياسية، وعدم جعلها أدوات هدم في مجتمعاتهم وأنظمتهم السياسية، فهذه قضايا داخلية تتوافق عليها شعوب الدول العربية والإسلامية بما يحقق لهم الإيمان أولاً، والأمن ثانياً، والأمان ثالثاً، فالعرب المسلمون لا يفرطون بأمنهم مقابل دعاوى غير آمنةٍ، ويراد لها أن تفرض بطرق غير شرعية ومنتهكة لحرية الرأي وكافة حقوق الإنسان.

والدليل على أن هذه الغزوات الثقافية تمنع حرية الرأي، وتنتهك حقوق الإنسان، هو انه إذا جاءت هذه القيم، أي قيم التحديث والحداثة بالمقاييس والاجتهادات الإسلامية العصرية، فإنها غير مقبولة وغير مرضية، وهذا يعني أن القيم الغربية غير مقصودة لذاتها في بلاد العرب والمسلمين، وإنما بما تؤديه من أدوار ومهمات استعمارية، أولها التبعية الفكرية والتبعية الاجتماعية بالدرجة الأولى، التي فيما لو تمت لا سمح الله فإنها ستعني تفكك القيم الاجتماعية العربية والإسلامية لصالح أعداء الأمة، فقيم الحداثة بالمعايير الخارجية هدفها تفكيك التماسك الاجتماعي بين المسلمين أولاً وقبل كل شيء.

وهذا ما كانت تهدف إليه مشاريع الإصلاح الأخيرة قبل تراجع الدول الاستعمارية عنها، فهي تهدف إلى تغيير العقول وتغيير القيم الأسرية وتغيير الثقافة وكل بنى المجتمع الأساسية، وتراجع الحديث عن مشاريع الإصلاح من الخارج لا يعني أن المشروع قد توقف، بل أعطي للقوى الداخلية التي تتلاقى أهدافها أو مطامعها مع الآخر الخارجي، ولو كانت في غير صالح أمتها ودينها ومستقبلها، وما التجربة العراقية من أحد ببعيد.

لن يتوقف أعداء العرب والمسلمين عن السعي لتحقيق أهدافهم، ومن أولوياتهم منع الرأي الحر، أي الرأي الصواب، وهم يدعون أنهم دعاة حرية الرأي، والواقع أنهم

خلاف ذلك بل من أشد أعدائهِ، وهم اليوم يعبرون عن مطالبهم بلغة أكثر وضوحاً وسفوراً من قبل، ولكنهم يربطونها بالمساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية، التي يجب أن تكون مقرونة بالتغييرات الثقافية والاجتماعية والتربوية والتعليمية وغيرها، سواء كانت بأيدي داخلية أو خارجية، فهذه الشروط تمثل أفكاراً مستبدة طاغية لأنها مفروضة بالمقاييس الغربية الخارجية ولتحقيق أهدافها فقط.

إن من الواجب دراسة أسباب استدامة حالة «الاستعمار» الثقافي والفكري بعد زوال أشكال الاستعمار العسكري في كثير من بلدان العرب والمسلمين، والتي استقلت شكلياً بحدود النصف الأول من القرن العشرين الميلادي الماضي، ولعل طريق الإجابة تمر بالاعتراف بتغلغل الثقافة الأجنبية داخل الثقافة العربية والإسلامية، وبالأخص في قطاع من تتدنى الثقافة العربية والإسلامية عندهم، ومن الاعتراف بأن بعض الدول العربية والإسلامية مكرهة على تشجع الثقافة الغازية وتحول دون محاورتها بالعقل والعلم لكشف حقيقتها بحرية، ولكن ذلك لا يمنع من الحوار الثقافي مع كل الحملات الثقافية الوافدة أو الغازية، فالحوار وحرية الرأي والشورى العلمية هي من يحق الحق ويزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً.

ومرة أخرى نقول: إن حرية الرأي هي طريق النجاة في الداخل، وبوابة المقاومة الثقافية ضد أعداء الخارج ودعاة الفوضى، فأعداء الخارج لم يصنعهم العرب والمسلمون من خيالهم، وإنما هم جاؤوا بعدوانهم، بغض النظر عن أسمائهم وأوصافهم وثقافتهم ودينهم، فالمسلمون لا يكرهون شعباً ولا يحاربون قومية سواء كانت رومية أو فارسية أو أوروبية أو أمريكية، وإنما يجاهدون كل محتل لبلادهم، ويقاومون فكرياً كل محتل لثقافتهم، وسلاحهم الثقافي حرية الرأي في القول والتأليف والصحافة، فحرية الرأي سلاح الأقوى عقلاً، وضوابطها أن تكون أكثر رحمة، وأنقى ثقافة، وأوسع علماً، وأهدى قيماً، وأكبر حلماً، وأشد صبراً، وأتقى قلباً، والعاقبة للمتقين.